

Distr.: General
26 May 2022
Arabic
Original: English



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة 406

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 8 شباط/فبراير 2022، الساعة 15:00

الرئيس المؤقت: السيد غوتيريش (الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد نيانغ (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان الأمين العام

بيان الرئيس

بيان المراقبة عن دولة فلسطين

بيان مكتب اللجنة

اعتماد برنامج العمل لعام 2022

أنشطة اللجنة الأخيرة والمقبلة

بيانات الأعضاء والمراقبين في اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبينها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-01764 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15:10.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2022/L.1)

1 - أُقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

2 - الرئيس المؤقت: دعا اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمناصب رئيس اللجنة ونواب الرئيس ومقرر اللجنة.

3 - وقد تلقت أمانة اللجنة الترشيحات التالية: السيد نيانغ (السنغال) لانتخابه رئيساً؛ والسيد بيدروسو كويستا (كوبا) والسيد ناصر (إندونيسيا) والسيد غيرتر (ناميبيا) والسيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) لانتخابهم نواباً للرئيس. ولا تزال اللجنة تجري مشاورات بشأن منصب المقرر الشاغر ومنصب واحد لنائب الرئيس.

4 - وانتُخب السيد بيدروسو كويستا (كوبا) والسيد ناصر (إندونيسيا) والسيد غيرتر (ناميبيا) والسيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) والسيد نيانغ (السنغال) بالتركية.

5 - وتولى السيد نيانغ (السنغال) رئاسة الجلسة.

بيان الأمين العام

6 - الأمين العام: قال إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تشكل تحدياً كبيراً للسلام والأمن الدوليين. ولم يتحقق وعد نيل الدولة الفلسطينية استقلالها. وإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية آخذة في التدهور في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يعاني الفلسطينيون من مستويات عالية من التجريد من الملكية والعنف وانعدام الأمن.

7 - وثمة حاجة ماسة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بتكثيف جهوده للتوصل إلى حل للصراع وإنهاء الاحتلال، تمسحياً مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. والهدف المتوخى لا يزال يتمثل في وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ذات سيادة ومتصلة جغرافياً يكون لها مقومات البقاء - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين. فما من خطة بديلة لذلك.

8 - وأعرب عن تفاؤله إزاء التواصل الذي جرى مؤخراً بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين وحث الجانبين على توسيع نطاق

تلك الاتصالات ليشمل القضايا السياسية الأساسية. إذ أن اتباع نهج مجزأة إزاء قضية فلسطين لن يؤدي إلا إلى استفحال القضايا الأساسية التي تديم الصراع. ويجب التوقف عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب وإجراءات غير قانونية توجب الصراع. وقال إن التحريض على العنف لا يجدي نفعاً ويجب أن يرفضه الجميع. وأعرب عن قلقه إزاء استمرار العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عنف المستوطنين والعمليات العسكرية التي أدت إلى سقوط العديد من القتلى. ولا بد من أن تعزز جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية وأن تدعم التنمية الاقتصادية في غزة. وإن تظافر الجهود ضروري لضمان الهدوء وتعزيز المؤسسات الفلسطينية واستعادة الأمل وتجنب تصعيد مميته للعنف.

9 - وأشار إلى استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وعمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس الشرقية، مما ينال من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعمق الشعور باليأس والعداء ويحد من احتمالات التوصل إلى حل تفاوضي. فجميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية ويجب أن تتوقف. وإن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الفلسطينيين يعيق بشكل كبير قدرتهم على العيش بأمان وتنمية مجتمعاتهم واقتصادهم. ودعا جميع الأطراف إلى الحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة.

10 - وتابع يقول إنه يجب، في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على إحياء العملية السياسية، دعم الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ورحب بالدعم الحيوي لنداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل وجهود إعادة الإعمار الجارية في غزة وجهود التصدي الحاسمة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع، إلا أنه أعرب عن قلقه المستمر إزاء الحالة المالية المتردية التي تواجه السلطة الفلسطينية، والتي تقوض استقرارها المؤسسي وقدرتها على توفير الخدمات لشعبها. وفي غضون ذلك، إن الأزمة المالية التي تهدد وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤثر على حقوق ورفاه اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها المالي للشعب الفلسطيني ومساهماتها في الأونروا، التي تعتبر ركيزة حيوية للاستقرار الإقليمي.

والتحريض على العنف والحالة المأساوية في غزة تقوض الثقة بين الطرفين. وإن اللجنة، ملتزمة التزاماً راسخاً بالتوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين، تدين جميع أشكال العنف والتحريض على الكراهية، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافعهم. وتدعو إسرائيل والمجتمع الدولي إلى ضمان احترام وصون حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة وذات سيادة.

16 - وتتمثل أفضل طريقة لتحقيق السلام والأمن المستدامين في تخلي الطرفين عن جميع أشكال العنف وسياسات الأمر الواقع والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى حل شامل يضمن حق كل طرف في دولة ذات سيادة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم اللجنة بالدخول في حوار مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أطراف الصراع والبرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني. ويجب ترجمة التواصل الدولي بشأن دعم الحل القائم على أساس وجود دولتين إلى أفعال. فيجب إعادة إطلاق عملية السلام، مع طرح مسائل المستوطنات ووضع القدس واللاجئين والأمن والحالة في غزة صراحة على طاولة المفاوضات. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما اللجنة الرباعية، تقديم دعم رفيع المستوى إلى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. إذ أن التوصل إلى حل نهائي للصراع هو السبيل الوحيد للتغلب على التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف والفقر والاستبعاد. ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال الأحادية الجانب التي تقوض إمكانية إعادة إطلاق عملية السلام. ويجب الحفاظ على الوضع القائم في القدس، بما في ذلك الوضع التاريخي والقانوني القائم لحرم المسجد الأقصى.

17 - وإن اللجنة تحث الدول الأعضاء على دعم الأونروا، التي لا تزال تواجه صعوبات مالية، من خلال تزويدها بما يكفي من الموارد المستدامة التي يمكن التنبؤ بها لتمكينها من تقديم الدعم إلى اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة. وستواصل اللجنة العمل مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لحشد دعم أوسع للقضية الفلسطينية. وستدعم جميع المبادرات الرامية إلى أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى حل عادل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية.

11 - واعتبر أن القرار الإسرائيلي الأخير بزيادة حركة البضائع والأشخاص من قطاع غزة وإليه يمثل تطوراً جديراً بالترحيب. إلا أنه من المهم تعزيز هذه الخطوات والعمل من أجل وقف عمليات الإغلاق المنهكة بالكامل، مشياً مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009).

12 - واختتم قائلاً إن الوقت ينفذ ويجب ألا يغيب عن بال المجتمع الدولي الهدف الذي طال انتظاره والتمثل في إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. ويجب على جميع الأطراف اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تتيح العودة إلى مسار المفاوضات الجدية والتوصل، في نهاية المطاف، إلى إحلال سلام عادل ودائم. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التوصل إلى حل للصراع. ودعا الجميع إلى تعزيز التزامهم المشترك بتحقيق ذلك الهدف.

بيان الرئيس

13 - الرئيس: قال إن بلده، السنغال، لا يزال ملتزماً بالوفاء بولاية اللجنة المتمثلة في السعي إلى أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وأعرب عن تقديره للعمل الرائع الذي تقوم به شعبة حقوق الفلسطينيين وحثها على مواصلة توعية الجمهور بعمل اللجنة، لضمان أن تظل القضية الفلسطينية ذات أولوية. وفي ظل حالة يكتنفها الغموض بشكل متزايد، شهدت توقف عملية السلام وانتشار جائحة كوفيد-19، تسعى اللجنة جاهدة إلى تحسين أدائها وإعادة تشكيل تصوراتها من خلال تجربة نهج جديدة للوفاء بولايتها.

14 - وكان عام 2021 صعباً جداً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. إذ أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تعاني بالفعل من الهشاشة بسبب القيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال منذ عقود على الحركة وإمكانية الوصول، قد تفاقم من جراء استمرار التوسع في المستوطنات غير القانونية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وبيت لحم وحولهما. وفي أيار/مايو 2021، أدى الاستخدام غير المتناسب للقوة مرة أخرى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات.

15 - وتابع قائلاً إن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والاحتلال نفسه ليس لهما أي شرعية قانونية بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أكدته من جديد قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ويشكلان عقبة أمام إحلال السلام. وفي الوقت الذي حددت فيه معايير الحل النهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بوضوح وباتت معروفة لجميع الأطراف، إن الاحتلال والمستوطنات والعنف

بيان المراقبة عن دولة فلسطين

18 - السيدة عبد الهادي - ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن حالة الشعب الفلسطيني مأساوية. ففي عام 2021، وفي ظل الجائحة المستمرة، واجه الشعب الفلسطيني تصعيدا للاحتلال والاضطهاد، مما زاد من معاناته على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال وقواتها العسكرية والمستوطنين المتطرفين والمليشيات الإرهابية. وكانت حدة العنف مروعة، حيث قُتل 86 طفلاً في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. واستمر حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، بما في ذلك الحق في العودة.

19 - وأضافت قائلة إن أحداث عام 2021 دفعت منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" والمنظمات الإسرائيلية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان إلى استنتاج أن إسرائيل تفرض نظاماً يقوم على الفصل العنصري، وهو ما فتنت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نقوله منذ وقت طويل. وإن الاتهامات بمعادة السامية الموجهة ضد منظمة العفو الدولية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، التي نعتتها إسرائيل بأنها منظمات إرهابية، مما يهدد عملها الحيوي وسلامة أفرادها، هي اتهامات مسيئة وخطيرة ويجب رفضها. وقد تُعتبر السياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل غير قانونية ولاإنسانية في حال اتبعتها أي دولة أخرى. وتستند استنتاجات منظمات حقوق الإنسان إلى الحقائق وتحليل الأدلة. وإن العدوان الذي شنته إسرائيل في أيار/مايو 2021 على الأسر الفلسطينية في الشيخ جراح والحرم الشريف والقدس الشرقية المحتلة ومختلف أنحاء الضفة الغربية والاعتداءات العسكرية على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة أكدت ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأسرى واللاجئون.

20 - ومضت قائلة إن وفد بلدها يدعو مرة أخرى إلى اتخاذ الإجراءات والمساءلة وتحقيق العدالة والسلام. إذ أن في حال عدم اتخاذ إجراءات، سيزداد الوضع سوءاً وستصبح فرص تحقيق العدالة أبعد منالاً. ويمكن للعمل الجماعي المسؤول أن يؤدي إلى تقادي استمرار دورات العنف والحرمان من الحقوق التي تجعل ظروف العيش لا تُطاق، وأن ينفذ فرص تحقيق السلام. فقد حان الوقت للضغط على حكومة إسرائيل، وهي الطرف الذي يستمر في عرقلة السلام، كما يتضح من واقع أن رئيس الوزراء نفسه يرفض أي مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية والسلام.

21 - وتابعت تقول إن النهج المتبع حتى الآن قد فشل. وقد حان الوقت لرفض الرضوخ للترهيب ولعدم السماح لإسرائيل بأن تكون مستثناة من الخضوع لحكم القانون. وقد حان الوقت لضمان المساءلة، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية، ووقف كل مساعدة ودعم للوضع غير القانوني. وقد أثبتت القيادة الفلسطينية مراراً وتكراراً أنها شريك في السلام. وتلتزم، حكومة وشعباً، باستخدام جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والسلمية والشعبية لمعارضة وإنهاء الاحتلال غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

22 - وقالت إن وفد بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء وجميع الشعوب إلى دعم اللجنة في معالجة الأسباب الجذرية للظلم التاريخي وتعزيز القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل يتماشى مع المعايير المعتمدة دولياً والمكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي القانون الدولي ومبادرة السلام العربية، ويقوم على أساس وجود دولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، التي تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل، فضلاً عن حل عادل لللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة 194 (د-3).

23 - وقالت إن وفد بلدها يكرر نداءه من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك توفير تمويل عاجل للأونروا لتلبية الاحتياجات الإنسانية، والتخفيف من المشاق، وتوفير الأمل والفرص، لا سيما للنساء والشباب. وأعربت عن تقدير وفد بلدها للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام واللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، وعن استعداده للعمل مع جميع أصحاب المصلحة لإحراز تقدم حقيقي نحو مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً.

بيان مكتب اللجنة

24 - السيد بيدروسو كويستا (كوبا): متحدثاً باسم المكتب، قال إنه لا بد للمجتمع الدولي واللجنة بذل جهود جادة من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإن إسرائيل تواصل شن حرب لا هوادة فيها ضد الشعب الفلسطيني. وباتت انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وتحدي إسرائيل للمجتمع الدولي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

25 - وكان عام 2021 من الأعوام الأكثر دموية منذ أكثر من عقد بالنسبة إلى الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة. وكان من بين القتلى عدد من الأطفال. كما كان سيئاً من حيث هدم المنازل وتوسيع

31 - وفي إطار جلسة عامة للجمعية العامة عقدت بشأن قضية فلسطين في 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، نُظر خلالها أيضا في تقرير اللجنة لعام 2021 (A/76/35)، أُعرب عن تأييد واسع لتحقيق حل الدولتين، مع اعتماد القرار 10/76 المتعلق بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية بأغلبية ساحقة. ويدل هذا الدعم على استمرار أهمية عمل اللجنة في دعم القضية الفلسطينية. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونظمت مناسبة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك مؤسسة الحق، التي صنفتها إسرائيل كمنظمة إرهابية.

32 - وفي 19 كانون الثاني/يناير 2022، أدلى ببيان باسم اللجنة خلال المناقشة الفصلية المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي البيان، سلطت اللجنة الضوء على القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة ودعت إلى السماح لها بالعمل دون عوائق. ودعت اللجنة أيضا إلى تنفيذ القرار 2334 (2016) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن المعايير المتفق عليها دوليا، وإعادة إطلاق عملية السلام من خلال المجموعة الرباعية. وتصدر شعبة حقوق الفلسطينيين نشرات شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين، ومذكرات إعلامية أسبوعية عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، ومجموعات سنوية لتقارير الأمم المتحدة وقراراتها بشأن قضية فلسطين، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للجنة.

33 - وتابع قائلا إن اللجنة قررت، في آذار/مارس 2022، عقد مناسبة افتراضية بشأن ممارسة الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، تشارك فيها منظمات حقوق الإنسان البارزة، بما في ذلك منظمة العفو الدولية. وتعترم اللجنة أيضا عقد حلقة نقاش افتراضية على هامش الدورة السنوية للجنة وضع المرأة. وشجع المندوبين الجدد على حضور الإحاطات السنوية المقبلة بشأن ولاية اللجنة وبرنامج عملها. وسيستأنف المكتب عما قريب تواصله مع الدول الأعضاء للدعوة إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إذ تقوم إسرائيل بارتكاب جريمة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني والاعتداء على ممثلي المجتمع المدني والعاملين في المجال الإنساني وتجريمهم، بينما يواصل المجتمع الدولي التزام الصمت.

26 - وعلى الرغم من انتشار الجائحة، عمل مكتب اللجنة على وضع برنامج عمل موضوعي وواسع النطاق شمل عقد اجتماعات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والبرلمانيين والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع. وستواصل اللجنة دعم الشعب الفلسطيني في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع، على أساس حل الدولتين، مما من شأنه أن يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على طول حدود ما قبل عام 1967.

اعتماد برنامج العمل لعام 2022 (A/AC.183/2022/L.2)

27 - الرئيس: في معرض تقديمه مشروع برنامج العمل لعام 2022 (A/AC.183/2021/L.2)، قال إن الفرع الأول من الوثيقة يحدد ولايتي اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، على النحو المبين في قراري الجمعية 20/75 و 21/75، على التوالي. ويتضمن الفرع الثاني لمحة عامة عن أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك تعبئة الأوساط الدبلوماسية، والتنوعية بقضية فلسطين، والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين. ويتناول الفرع الثالث الاستعراض والتقييم المستمرين لبرنامج العمل.

28 - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل.

29 - لقد تقرر ذلك.

أنشطة اللجنة الأخيرة والمقبلة

30 - الرئيس: قال إن عددا من المناسبات نُظمت في نيويورك والخارج احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ورحب برسائل التضامن التي وردت من رؤساء الدول والحكومات. وأضاف قائلا أنه تمت الاستعاضة عن تنظيم المعرض المعتاد عن حقوق الفلسطينيين بتوجيه دعوة إلى ممثلين بارزين للمجتمع المدني، بمن فيهم نشطاء فلسطينيون، لنقل رسائلهم حضوريا وعن طريق الفيديو.

بيانات الأعضاء والمراقبين في اللجنة

حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية والحفاظ عليها، مع دعم صمود سكان القدس والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة المقدسة.

38 - وأضاف أنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة طالما أن الاحتلال مستمر. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده لكسر حالة الجمود في عملية السلام ودعم التدابير الرامية إلى إعادة بناء الثقة ومنع التصعيد والانتهاكات التي يمكن أن تقوض آفاق السلام.

39 - السيد الأدب (تونس): قال إن وفد بلده يجدد تأكيد دعمه لولاية اللجنة، ولا سيما بذلها لكل الجهود من أجل أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير. وأن وفد بلده يؤيد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والجهود المبذولة للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، بما يفضي إلى تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود سنة 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وأعرب عن رفض وفد بلده لممارسات السلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما انتهاكات القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

40 - وأضاف قائلاً إنه يود التأكيد على دعم وفد بلده لبرنامج عمل اللجنة لسنة 2022. فقد ساعدت سياسة الانفتاح التي تعتمدها اللجنة في إطار تعاطيها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات النسائية والشبابية، في إنكاء الوعي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية وتسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وأثنى وفد بلده على اعتزام اللجنة العمل على الرفع من مستوى التضامن الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية على التعاطي مع التحديات الناجمة عن الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19. وجدد استعداد بلده للتواصل مع اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل النظر في سبل المساهمة في ترتيب إحدى التظاهرات الميدانية في إطار تعبئة الجهود الجماعية دعماً للقضية الفلسطينية.

41 - السيد تيرومورتى (الهند): قال إن وفد بلده ما زال ملتزماً بالحل السلمي للقضية الفلسطينية. وإن الهند تؤيد حلاً تفاوضياً يقوم على وجود دولتين ويفضي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي يكون لها مقومات البقاء، داخل حدود آمنة ومعترف بها، والتي تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل. وإن الشراكة الإنمائية التي يقيمها بلده مع السلطة الفلسطينية دعماً لبناء الأمة والمساعدة المالية التي يقدمها إلى الأونروا تمثلان دليلاً على هذا الالتزام.

34 - السيد محمود (المراقب عن مصر): قال إن المكاسب التي تحققت منذ مؤتمر مدريد للسلام واتفاقات أوسلو وقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، التي أكدت جميعها أهمية ووجاهة حل الدولتين، معرضة للخطر بسبب عدم وجود مفاوضات بين الطرفين. ولا يرغب أي من الطرفين في استمرار الوضع الراهن. ويجب أن تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة، التي أدت إلى خسائر في الأرواح، كما يجب وقف أنشطة المستوطنين في القدس الشرقية، وطرد الأسر الفلسطينية من الشيخ جراح وسلوان، وسياسات هدم المنازل والاعتداءات على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. كما يجب احترام حرية المنظمات غير الحكومية.

35 - ويتمثل دور اللجنة في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني وإنكاء الوعي بها. وفي معرض الإشارة إلى الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مساعدة عدد من الدول على نيل الاستقلال، دعا اللجنة إلى التأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على قطاع غزة، وتحسين الحالة على أرض الواقع، والتعجيل بإعادة الإعمار من أجل استعادة الثقة بين الطرفين وتمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات السلام على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين. وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية. وإن حكومة بلده مستعدة لتقديم الدعم اللازم لفلسطين وقد قدمت بالفعل 500 مليون دولار لمساعدة سكان غزة.

36 - السيد الحمود (المراقب عن الأردن): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني، والظروف الصعبة التي يواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي وأوجه الظلم الخطيرة التي يتعرض لها، في ازدياد للمعايير الإنسانية والقيم الأخلاقية. وللجنة دور حاسم تؤديه في الجهود الرامية إلى التخفيف من هذه المعاناة وأوجه الظلم.

37 - وأعرب عن تأييد وفد بلده للحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة يكون لها مقومات البقاء على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تكون عاصمتها القدس الشرقية. ولا يزال وفد بلده ملتزماً بالتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض على أساس حل الدولتين ووفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيواصل الأردن، في ظل الوصاية الهاشمية، جهوده الرامية إلى

46 - السيد الجردلي (المراقب عن لبنان): قال إن الأنشطة التي تنظمها اللجنة ساعدت على مواصلة تسليط الضوء على قضية فلسطين. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بجهود اللجنة الرامية إلى التواصل مع المجتمع المدني لمناقشة آفاق تحقيق السلام، وضمان تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين، وأثنى على عمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين، الذي لفتت انتباه المجتمع الدولي إلى كفاح الفلسطينيين اليومي وكشفت عن الممارسات الإسرائيلية مثل هدم المنازل، واقتلاع الفلسطينيين من ديارهم، والاعتقال التعسفي، والعدوان، والنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية.

47 - وتابع قائلاً إن محاسبة الدولة القائمة بالاحتلال وإنهاء الإفلات من العقاب شرط هام لإحلال السلام في المنطقة. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية، في تقرير بعنوان "الفصل العنصري التي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين"، أن القمع المتعمد للفلسطينيين والسيطرة عليهم، وتجريد الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم، والاحتجاز الإداري، والتعذيب، وأعمال القتل غير المشروعة تندرج في خانة الجرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من الجهود الدولية، تقاوم وضع الفلسطينيين على أرض الواقع على مدى السبعين عاماً الماضية. واقتربت حملات العدوان العسكري الإسرائيلية في غزة وسياسة الاستيطان التوسعية التي تتبعها إسرائيل بتجاهل القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويتمثل السبيل الوحيد للمضي قدماً في الشرق الأوسط في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم قائم على الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 2334 (2016) التي تعيد تأكيد مبدأ الأرض مقابل السلام، وضرورة إنهاء الاحتلال.

48 - وتحاول إسرائيل التغطية على واقع قيامها بالاحتلال من خلال اتهام المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتحيز بغية منعها من تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين على أرض الواقع. ويجب على المجتمع الدولي ألا يقبل هذه السرديات الزائفة. ويجب تمكين هذه المنظمات بمواصلة القيام بعملها دون التعرض للمضايقات أو حالات التعطيل.

49 - وقد أظهرت نتائج المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الأونروا الذي دعا إلى عقده الأردن والسويد في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتراف المجتمع الدولي بالدور الذي تؤديه الأونروا في حياة الفلسطينيين في الشرق الأوسط. ويشدد وفد بلده على أهمية دعم

42 - وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء التطورات الأخيرة المستجدة في الضفة الغربية والقدس وغزة، بما في ذلك الاعتداءات العنيفة على المدنيين، وأعمال التدمير والاستقزاز، والإعلان عن وحدات استيطانية جديدة. وأشار إلى أن مجلس الأمن كان قد دعا، في قراره 2334 (2016)، إلى اتخاذ خطوات لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وطالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وأهاب بجميع الأطراف بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. وأشار إلى ضرورة تجنب التدابير الأحادية الجانب التي تغير بلا داع الوضع الراهن القائم على أرض الواقع، وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين وتطرح تحديات أمام استئناف محادثات السلام.

43 - ويجب على المجتمع الدولي أن يوجه رسالة قوية ضد أي خطوة من شأنها أن تحول دون إمكانية تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين وأن يشجع الأطراف على التركيز على التدابير البناءة التي يمكن أن تمهد الطريق لاستئناف المفاوضات المباشرة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. فقد دعت الهند باستمرار إلى عقد مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس الإطار المتفق عليه دولياً، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته والمخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

44 - السيد ناصر (إندونيسيا): قال إنه يرحب بالتزام الأمين العام بتعزيز السلام العادل والدائم في فلسطين على أساس حل الدولتين وبما يتماشى مع المعايير الدولية. غير أنه بالرغم من إنشاء اللجنة في عام 1975، لا يزال تحقيق هدفها المتمثل في مساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بعيد المنال. فالحالة على أرض الواقع محققة بالمخاطر وكان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط قد حذر من مغبة حدوث انهيار خطير وانعدام الاستقرار في حال تعذر تحقيق حل الدولتين.

45 - ويجب على اللجنة أن تعزز عملها وتعاونها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن تحافظ على قدرتها على الابتكار، وتعبئة المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وحمايته. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً للنهوض بعملية السلام ودعم تحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وقال إن إندونيسيا تؤكد من جديد تضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني والتزامها الراسخ بدعم إقامة دولة فلسطين المستقلة.

سلطة أداء مهام سيادية في مجالات مثل الأمن والمالية العامة، وينبغي أن تمارس سيطرة فعلية على الأراضي المحتلة.

55 - وقالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة للتخفيف من حدة الأزمة المالية ومساعدة غزة على التعافي وإعادة البناء، ودعم عمل الأونروا. وينبغي للأطراف المعنية رفع الحصار والإغلاق عن غزة في أسرع وقت ممكن، والحفاظ على الحقوق المشروعة لسكان الأراضي المحتلة، ووضع حد للتوسع الاستيطاني، وعمليات الإخلاء، والهدم القسري، والعنف ضد المدنيين، وغير ذلك من الأعمال التي تقوض الثقة المتبادلة وتؤجج الصراع.

56 - وينبغي أن تقوم جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان ذات النفوذ الكبير بدور أكثر نشاطاً. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بإحساس متجدد بالحاجة الملحة إلى القيام بذلك وأن يتخذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى حل عادل ودائم. ويدعو وفد بلدها إلى عقد مؤتمر سلام دولي، بقيادة الأمم المتحدة، وبمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

57 - وتابعت قائلة إن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية؛ والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل؛ والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. وأضافت أن وفد بلدها سيعمل مع المجتمع الدولي للترويج لحل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في الشرق الأوسط.

58 - السيد حسين (المراقب عن بنغلاديش): قال إن وفد بلده لطالما أيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني ودعا إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة التي يكون لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، كان عام 2021 عاماً مروّجاً بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، مع استمرار الفظائع العسكرية وحالات الاحتجاز والاعتقال وتوسيع المستوطنات غير القانونية وهجمات المستوطنين وهدم المنازل. فقد قامت السلطة القائمة بالاحتلال بقتل ما لا يقل عن 324 فلسطينياً، من بينهم 86 طفلاً، ومنع الفلسطينيين من الحصول على فرص العمل وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. ويجب على اللجنة أن تضاعف جهودها لضمان محاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على

الأونروا سياسياً ومالياً، لا سيما في وقت تتعرض فيه الوكالة لهجمات سياسية متزايدة تهدف إلى النيل من مصداقيتها، وبينما يعاني الفلسطينيون من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الذي تفاقم بسبب الجائحة، في فلسطين وفي البلدان المضيفة. ويدعو وفد بلده أعضاء المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداتهم المالية وزيادة دعمهم المالي للأونروا من أجل ضمان تلبية احتياجات الوكالة في إطار الميزانية الأساسية لعام 2022 وما بعده بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

50 - السيدة أوزغور (تركيا): قالت إن الاعتقالات التعسفية، والمستوطنات غير القانونية، وعمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل، ومحاولات تغيير وضع القدس والحرم الشريف تضر بإمكانية تحقيق حل الدولتين. وإن المصالحة بين الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من تحقيق السلام في المنطقة. وسيواصل وفد بلدها دعم الوحدة بين الأطراف الفلسطينية ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوه.

51 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الاقتصاد الفلسطيني. إذ أن الملايين من اللاجئين الفلسطينيين يعتمدون على المساعدة التي تقدمها الأونروا ويجب أن تُقدم خدماتها بطريقة مستدامة ودون انقطاع. وستواصل تركيا دعم العمل الحيوي للوكالة، مالياً وسياسياً.

52 - وأعربت عن تأييد وفد بلدها لحل الدولتين الذي يفضي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة الأراضي، وعاصمتها القدس الشرقية. وقالت إن استئناف مفاوضات السلام يمثل أولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تنشيط عمل المجموعة الرباعية.

53 - السيدة غوي دان (المراقبة عن الصين): قالت إن قضية فلسطين، المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ 75 عاماً، تتدرج في صميم قضية الشرق الأوسط. وبغية النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بحل الدولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تنتهز فلسطين وإسرائيل الفرصة التي أتاحتها التفاعلات الرفيعة المستوى الأخيرة لبناء الزخم وإعادة بناء الثقة المتبادلة تدريجياً واستئناف الحوار على قدم المساواة في أقرب وقت ممكن.

54 - وينبغي تشجيع الفصائل الفلسطينية على تحقيق المصالحة الداخلية من خلال التشاور والحوار، وعلى بلورة موقف تفاوضي موحد. وينبغي تعزيز السلطات التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك

وجرائمهم. إذ أن الاعتداءات والأنشطة غير القانونية استمرت على وجه التحديد بسبب فشل المجتمع الدولي في محاسبة إسرائيل.

59 - وأضاف أن سكان الأراضي المحتلة ما زالوا يواجهون حالة اقتصادية متقلبة بسبب الحصار وجائحة كوفيد-19. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بدعم اللجنة لخطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن أمله في أن تساهم اللجنة في الجهود الرامية إلى حشد الدعم للأونروا. وينبغي للجنة أن تولي اهتماماً خاصاً لسوء معاملة الأطفال وأن تضمن حصولهم على المساعدة اللازمة، بما في ذلك الدعم العقلي والنفسي - الاجتماعي.

60 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بما تبذله اللجنة من جهود في مجالي الدعوة والتوعية مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني، وعن أمله في أن يستمر هذا التعاون بهدف زيادة الدعم السياسي والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني. كما ينبغي أن تعمل اللجنة في شراكة مع أعضاء آخرين في أسرة الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تعمل اللجنة لما فيه فائدة جميع أصحاب الحقوق وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة أو الضعيفة. ويجب أن تضمن السلطات الإسرائيلية قدرة جميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على ممارسة حقوقهم. ويجب إجراء تحقيقات في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16:30.

61 - السيد بيريز أيسيتاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأضاف أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع المستمر منذ عقود.

62 - وأضاف أن اشتداد انعدام الثقة بين القوى العالمية يتطلب اتخاذ تدابير للحد من التوترات وبناء الثقة، بهدف تهيئة بيئة مواتية لاستئناف الحوار السياسي والمفاوضات الموثوقة والجادة والمباشرة التي تهدف إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وعليه، فإن وفد بلده يدعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووقف انتهاك القانون الدولي وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني،